مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 23 العدد02 السنة2023 ص ص346/319
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

تطور الدولة في الإسلام (المفهوم، النشأة، المراحل والتحول)

The development of the state in Islam (concept, upbringing, stages and transformation)

د. الشيخ عدة [1]

جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-

echchih@gmail.com

تاريخ الاستلام: 28 / 12/ 22 تاريخ القبول: 07 / 03/ 23

Abstract:

This research aims to identify the history of the development of the state in Islam, and the stages of its formation and transformation, by presenting the different concepts of the state, including the Islamic concept, especially the Khaldounian concept, and the Western concept, which agree that the state is a group of individuals who settle in a specific land and are subject to a government. It has three basic elements (the people, the territory, and the authority). We then touched on the stages of the formation and development of the state in Islam, by talking about the state of the Messenger, may God's prayers and peace be upon him, then the state of the Rightly Guided Caliphs, and finally the states of kings and sultans, beginning with the era of the Umayyad caliph Muawiyah bin Abi Sufyan, when he bequeathed the rule to his son Yazid, and the path of those who came After him, the Umayyad and Abbasid caliphs followed the same line, and in the end we touched on the influence of asabiyyah and its role in the transformation of the ruling system in Islam, by abandoning the shura

system in choosing the ruler, and replacing it with asabiyya, and we concluded the research with a set of results.
Keywords: *the state; Iben Khaldun; the Caliphate; Andalusia; the Tribes.*

المؤلف المرسل: عدة الشيخ.
البريد الالكتروني: echchikh@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على تاريخية تطور الدولة في الإسلام، ومراحل تشكلها وتحولها، وذلك من خلال عرض المفاهيم المختلفة للدولة، ومنها المفهوم الإسلامي، وبالأخص الخلدوني، والمفهوم والغربي، والتي تتفق على أن الدولة هي مجموعة من الأفراد تستقر بأرض معينة وتخضع لحكومة ما، وهي تتوفر على ثلاثة عناصر أساسية(الشعب، الإقليم، والسلطة). وتطرقنا بعدها الى مراحل تشكل وتطور الدولة في الإسلام، بالحديث عن دولة الرسول(ﷺ)، ثم دولة الخلافة الراشدة وأخيرا دول الملوك والسلاطين، بداية من عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان(ﷺ)، حين ورث الحكم لإبنه يزيد، وسير من جاء بعده من الخلفاء الأمويين والعباسيين على نفس الخط، وفي الأخير تطرقنا الى تأثير العصبية ودورها في تحول نظام الحكم في الإسلام، بالتخلي على نظام الشورى في اختيار الحاكم، واستبدالها بالعصبية، وختمنا البحث بمجموعة من النتائج.

كلمات مفتاحية: الدولة؛ ابن خلدون؛ الخلافة؛ الأندلس؛ القبائل؛

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 23 العدد02 السنة2023 ص ص346/319
E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

مقدمة :

إن المتتبع لأحداث التاريخ الإسلامي المختلفة، وبالأخص التاريخية والسياسية منها على وجه التحديد، والمتعلقة أساسًا بنشأة الدول والملك والسلطان، والتطور الذي عرفته الدول الإسلامية عبر مسارها التاريخي، وذلك منذ ظهور أول دولة في الإسلام وهي دولة الرسول(ﷺ)، إلى سقوط آخر خلافة إسلامية وهي الدولة العثمانية ، يتوصل في نهاية الأمر إلى بلورة مجموعةً من الأفكار والإعتقادات، منها أن جل دول العالم الإسلامي وكغيرها من الدول والكيانات السياسية القائمة حينها، قد مرت في عملية بنائها وتكوينها بمجموعة المراحل، والتي يسميها المهتمون بدراسة نشأة الدول وتطورها بـ- قانون الدولة-. أو مراحل وأعمار الدول.

وهذه المراحل هي: مرحلة التأسيس والبناء، ثم مرحلة النمو والقوة، وأخيراً مرحلة السقوط والزوال. وهذا ما قال به العلامة والمفكر عبد الرحمن بن خلدون، عندما قرر بأن للدول أعماراً مثل الأشخاص، ولكل مرحلة يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل والأسباب، من بينها حسب ما ذكره ابن خلدون في كتابه المقدمة - الدعوة الدينية، والعصبية القبلية-، والمال.

فالحديث إذن عن الوسائل والأداوات الممكنة والمتحكمة في عملية قيام الدول وأفولها في التاريخ الإسلامي وبالأخص في العصر الوسيط، يقودنا حتماً إلى مناقشة النظرية الخلدونية التي تؤكد على أن قيام الدول في هذا العصر؛ كان رهين بثلاثة أسس وركائز رئيسية هي: العصبية، الدعوة الدينية، إضافة إلى المال، مع التركيز على عامل الدعوة الدينية، بحيث يرى ابن خلدون أن الدعوة الدينية تعتبر مكملة

للعصبية القبلية من أجل البلوغ إلى السلطة والثبات فيها، وهي الوسيلة الوحيدة التي تمُكِّن العرب البدو من تأسيس الملك والسلطان، ويؤكد على أنها تحتاج ضرورة إلى عصبية تدافع عنها وتظهرها، وعند الوصول إلى الملك تظَّل مساعدة على قوة الدولة بعد قيامها. فما هي إذن الدلالات والمعاني المختلفة لمفهوم الدولة، وماهي شروط وأداوات قيامها وتأسيسها خصوصاً من وجهة النظر الإسلامية والخلدونية؟ وما أهم مراحل تشكلها وتطورها عبر مراحل التاريخ الإسلامي؟

1- مفهوم الدولة من وجهات مختلفة:

1- 1- المفهوم العام للدولة:

هو مفهوم جامع، مقتبس من نظريات وأراء علماء ومفكرين مختلفين، سواء كانوا من الغرب أو من المسلمين، إذ وبالرغم من الإختلاف الموجود بين العلماء في تعريف الدولة الا أن هناك تعريفات متداولة بينهم من بينها: أن الدولة هي مجموعة من الأفراد تقطن على وجه الإستقرار أرضاً معينة، وتخضع لحكومة ما. كما عرفت على أنها تنظيم سياسي معين في مجتمع من المجتمعات، على شرط أن يتوفر في ذلك التنظيم، هيئة حاكمة تطبق أوامرها على جميع أفراد الجماعة المحكومة، ضمن مساحة معلومة من الأرض. وبناءً على هذه التعاريف، يجب أن تتوفر عناصر ثلاثة لإعتبار ذلك الكيان دولة وهي: الشعب، الإقليم، والسلطة السياسية.

فيتضح من هذه التعاريف، أن الأركان الأساسية لقيام دولة ما هي: الجماعة البشرية أو الشعب؛ بمعنى أن وجود عدد معقول من الأفراد يكفي لنشأة الدولة، والإقليم؛ الذي هو تلك الرقعة من الأرض التي تستقر عليها الجماعة البشرية، فلا يمكن وجود دولة بدون إقليم تستقر عليه الجماعة، ولذلك لم تعتبر قبائل البدو

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الرحل دولاً لتخلف هذا الركن، ولابد كذلك من وجود سلطة سياسية لتسيير تلك الجماعة وتنظيم شؤونها[1].

1-2- المفهوم الإسلامي:

تعتبر النظرية الإسلامية أن الدولة هي حاجة ثابتة ومطلقة،كانت منذ أن دخل المجتمع الإنساني مرحلة الإختلاف والصراع السياسي، وتعقد الحياة الإجتماعية، وستبقى كذلك، طالما أن المجتمع الإنساني ماضٍ في تطور العلاقات وتعقدها، وتضخم حاجاته الإدارية والتنسيقية، وطالما أن الإنسان سوف يبقى ذو طموحات ونزعات ومصالح تتزاحم وتتضارب، الأمر الذي يدعو إلى اختلاف وصراع عبر عنه القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿ **وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾[2]. فالدولة إذن هي ضرورة اجتماعية وظاهرة صحية في الأمة، وليست ظاهرة مرضية، اذ لا يمكن أن يقوم مجتمع بلا دولة دون أن تعمه الفوضى والإضطراب والتحلل[3].

وبالتالي فإنه ومنذ لحظات اللقاء الأول بين النبي سيدنا محمد (ﷺ) مع جبريل عليه السلام، وحتى لحظات توديعه لحياة الدنيا، كان النبي(ﷺ) يمهد ويتحرك بأصحابه نحو بناء المجتمع المسلم بالعقيدة الصحيحة خلال المرحلة المكية كلها، وانتهاءً ببناء الدولة الإسلامية بالتشريع عبر المرحلة المدنية، من أجل حماية الدعوة الإسلامية من الضياع، وتمكينها من مجابهة التحديات بمنحها مقومات البقاء والإستمرار، وكانت البداية الأولى لظهور نواة الدولة الإسلامية في المدينة عقب هجرة النبي(ﷺ) اليها بعد 14عاماً للبعثة النبوية، الموافق لسنة622م. إذ أخذت المبادئ الأساسية لها في الظهور بعد إصدار ما سمي بعقد المدينة(الصحيفة)، الذي وضع

أسس التعايش بين أفراد المجتمع الجديد، وأسس العلاقات الخارجية وشؤون الحرب[4].

فيما كانت المعالم الأساسية للدولة الإسلامية قد بدأت في التشكل والظهور، قبل ذلك بقليل، تحديداً بعد بيعتي العقبة الأولى عام 11 للبعثة، والثانية في عام13 للبعثة، حيث توفرت كل مقوماتها من أرض وشعب وحاكم، الذي هو رسول الله(ﷺ)، واكتمل في عهده تشريعها من القرآن والسنة، فتبين من ذلك أن الإسلام دين ودولة[5]. واستكملت دولة الإسلام كل شروط ومستلزمات البناء القانوني القائم على الأركان الثلاثة وهي الأمة، الإقليم والسيادة، ولكنها ما أخذت مكانها ودورها في التاريخ لواحد من هذه الأركان؛ بل أنها قامت على أمة أساسها الفكر والعقيدة، وتقديس الحرية الإنسانية، أمةٌ لا يمكن حصرها وضبطها لأنها لا تحدها لغة أو جنس أو وطن[6].

والنتيجة هي أن الإسلام، قد رتب جميع العلاقات الإجتماعية والفردية في الدولة الإسلامية منذ بداية دولة الرسول(ﷺ) والخلافة الراشدة، حتى أوج توسعها مع الأمويين والعباسين، قبل أن تبدأ في الضعف والإنحدار شيئًا فشيئًا، لتصل إلى أقصى منحنيات الهبوط بضعف الدولة العثمانية التي سقط معها نظام الخلافة نهائياً سنة1924م[7]. كما يندرج تحت المفهوم الإسلامي كذلك مفهوم المفكر والعلامة عبد الرحمن بن خلدون والذي هو:

1-2-1- المفهوم الخلدوني:

نظر ابن خلدون إلى الدولة على أنها كائن حي، يولد وينمو، ثم يهرم ليفنى، وأن للدولة عمراً مثل الكائن الحي تماماً، وهو يشبهها بدورة حياة الإنسان[8] التي ذكرها رب العزة في قوله تبارك وتعالى: ﴿ **اَللهُ الذِي خَلَقَكُم مِّنْ ضُعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضُعْفٍ**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضُعْفاً وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ اَلْعَلِيْمُ اَلْقَدِيْرُ﴾[9]. فهو يري بأن للدولة أعماراً مثل الأشخاص، وهي تمر بثلاثة أجيال، وأن الجيل يصل إلى أربعين سنة بناءً على قوله تعالى:﴿**حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً**﴾[10].

وحسب تقسيمه، ففي الجيل الأول وهو - جيل البداوة-، تكون الدولة على عهدها الأول، تتسم بسمات الخشونة في الطباع وأسلوب العيش وقوة العصبية. وفي الجيل الثاني وهو- جيل الحضارة- ، يحدث تحول اجتماعي بسبب تبوئهم الحكم، وانتقالهم من البداوة إلى الحضارة، ومن التقشف المفروض إلى البذخ والترف، ومن عزِّ الإستطالة إلى ذل الإستكانة. وبحلول الجيل الثالث وهو- جيل الترف والإنغماس في اللَّهو-، يكون أفراد الدولة قد فقدوا حلاوة العزِّ والعصبية بما هم فيه من ملكة القهر، ويبلغ الترف فيهم غايته، فيصبحون عالة على الدولة غير قادرين على الدفاع عنها، فتسقط الدولة صريعة الضعف والهرم في جيلها الرابع على الأكثر[11].

وهذه الدورة عنده تمر بخمسة أطوار متميزة عن بعضها البعض، فالطور الأول هو طور الإستيلاء على السلطة. والثاني هو طور الإستبداد بالسلطة، والثالث والرابع هما طورا ذروة الدولة، والخامس هو طور زوال الدولة[12].

فالنظرية الخلدونية إذن، تؤكد على أن قيام الدول في العصر الوسيط هو قائم على ترابط ثلاثة عناصر هي: العصبية القبلية، والقوة المالية، والإشعاع الديني، ويظهر هذا الترابط بينها بشكل واضح في المغرب الإسلامي خاصةً في زمن تكوين الدويلات المرابطية والموحدية[13]، إذ يقول في ذلك : « في المغرب كانت من القبائل كثيرٌ

ممن يقاومهم في العدد والعصبية؛ إلا أن الإجماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالإستبصار والإستماتة فلم يقف لهم شيء»[14].

كما أن الروح الإسلامية كانت بارزة بوضوح في نظرة ابن خلدون حول تأسيس الدول وسقوطها، فهو مثلما يؤكد على دور العصبية و الدعوة الدينية في تأسيس الدول، يرى أيضاً في مسألة سقوطها؛ أن الخلل الأعظم الذي يتطرق إلى الدولة يعود إلى عوامل تحلل هذين العاملين، إضافة إلى عوامل مساعدة أخرى، منها الإنغماس في النعيم، والظلم والإستبداد من الحاكم، وجباية الأموال، والسخرة التي تفرض على الرعايا بغير حق[15]. حيث يقول: « فإن الله إذا تأذن بخراب أمة وانقراضها حملها على المذمومات وانتحال الرذائل، فينصرفون عن مؤازرة الملك ودعم سلطان الدولة إلى الإنغماس في النعيم الطارئ، فيضعفوا وتذهب ريحهم »[16]. ويقول كذلك:« الظلم مؤذن بخراب العمران، فجباية الأموال بغير حق ظلمة... وكل هذا يسرع في هرم الدولة وزوالها»[17]. ويضيف: « من أشد المظالم وأعظمها في فساد العمران، تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق»[18].

وعليه يكون مفهوم الدولة عند ابن خلدون، قائم في الأساس حول نظرته لأحوال ومراحل وأعمار الدول الإسلامية، وشروط قيامها وانهيارها وبالتحديد في العصر الوسيط.

3-1 - المفهوم الغربي:

يرتبط مفهوم الدولة عند مفكري الغرب في الأصل بالفكر اليوناني القديم، الذي كان يدور حول فكرة المدينة والسياسة، والدور الذي كانت تلعبه هذه الأخيرة في السياسة، كدور الدول الحديثة حالياً، وهو أغلب ما نجده متداول عند فلاسفتهم

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

آنذاك، مثل المدينة الإلهية عند هوميروس، والمدينة الفاضلة عند أفلاطون، والمدينة العالمية التي مركزها أثينا عند أرسطو، وفي الفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة؛ نجد أن أغلب التعاريف للدولة لا تختلف عمَّا أبدعه اليونانيون، فالدولة عند لالاند (Lalande)، هي وحدة سياسية منظمة مستقلة تناظر الدول الأخرى التي لها معها علاقات، أمَّا المدينة عند بول فولكي(Poul Foulaué)، فتعني أولاً الشرط الذي يحدد المواطنة، وبالتالي فهي مجموع المواطنين الذين يشكلون وحدة سياسية داخل رقعة جغرافية[19]. وتميل النظريات الغربية إلى اعتبار أن الدولة حاجة إنسانية أصيلة لا يمكن الإستغناء عنها[20].

ومن أهم النظريات الغربية التي تحدثت عن نشأة الدولة نذكر:

1-3-1- النظرية الدينية الثيوقراطية:

وتعرف بنظرية الحق الإلهي المباشر، والتي مفادها أن الله هو الذي خلق الدولة ، وهو من يختار الملوك مباشرةً لحكم الشعوب، وعلى الأفراد طاعتهم وعدم سؤالهم عن أعمالهم؛ إنما الله هو الذي يحاسبهم عليها، وقد سادت هذه النظرية قديماً، خاصةً في فرنسا وإنجلترا حتى القرن السابع عشر ميلادي، وكان من نتائجها أن استبد الملوك والحكام بشعوبهم، لكنه ونتيجة تطور الأفكار والثقافات تطورت هذه النظرية نحو فكرة الحق الإلهي غير المباشر، التي مفادها أن الله لا يختار الحكام مباشرة؛ بل الشعب يقوم بذلك، والعناية الإلهية هي التي توجههم لهذا الإختيار[21].

1. 3. 2- **نظرية التطور العائلي**: وهي تعود إلى أصول فلسفية يونانية، وقد قال بها أرسطو، وهي تعرف الدولة على أنها عبارة عن نظام طبيعي وكائن عضوي، خاضع للتطور من الشكل البسيط إلى الشكل المركب[22].

1- 3- 2 - نظرية العقد الإجتماعي:

يقول أصحابها ومنهم توماس هوبز(**Thomas Hobbes**)، وجون لوك (**John Locke**)، وجون جاك روسو(**Jean-Jacques Rousseau**)، إن الأصل في وجود الدولة يعود إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة، واتفاقهم على انشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، فإتفقوا على اختيار أحدهم لتولي أمورهم ورعاية مصالحهم وحمايتهم، فالدولة على هذا الأساس، قد وجدت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة. وأن الإختلاف الجوهري بين المفكرين الثلاثة هو حول مشاركة الحاكم في العقد، فيرى هوبز أن الجماعة يتنازلون له عن كل حقوقهم، وهو لا يكون طرفاً في العقد، وسلطته مطلقة عليهم وعليهم طاعته، بينما يرى لوك عكس ذلك ومتى أخل بالعقد يعزل. وقد انتشرت هذه النظرية في أوروبا عقب نجاح الثورة الفرنسية وما أصدرته من دساتير وتشريعات[23].

1- 3- 3- النظرية الماركسية:

نسبةً لكارل ماركس (Karl Marx)، وهي تفسر نشأة الدولة بمنظور اجتماعي واقتصادي، فتعتبر أن الدولة جاءت كحتمية لتطور المجتمع كي تكون حكماً بين الطبقات المتصارعة، ومن أجل المحافظة على النظام العام[24].

2- مراحل تطور تشكل الدولة في الإسلام:

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

على غرار كل الأمم والأقوام، وعبر مختلف البقاع والأمصار التي شهدت بناء الدول بمفهومها السياسي والإجتماعي المتكامل عبر التاريخ ، فقد فقد مرَّ بناء وتكوين الدولة في التاريخ الإسلامي بمراحل متدرجة كانت كما يلي:

2-1- مرحلة صدرالإسلام: والتي كانت عبر فترات على النحو الموالي:

2-1- 1. فترة البعثة النبوية(دولة النبي ﷺ) :

من المؤكد إن لظهور الدولة في الإسلام علاقة وطيدة بدولة المدينة التي أسسها الرسول(ﷺ)، والتي تمثل محطة هامة في تحول المجتمع العربي من نظام القبيلة إلى نظام المدينة والجماعة، فقد كانت الهجرة النبوية في يوم 12 من ربيع الأول الموافق ل24 أيلول 622م من السنة الثالثة عشر للبعثة من مكة إلى المدينة، هي النواة الأولى لتأسيس المسلمين لدولةٌ خاصةٌ بهم، على غرار دولتي الروم والفرس آنذاك، وهي التي ستتولى قيادة حركة الإسلام والفتوح في العالم.

فقد بدأ الرسول(ﷺ) بعد عملية الهجرة المباركة وخروجه وأصحابه من مكة، بإنشاء الدولة الإسلامية في المدينة على أسس راسخة، وتهيئة كافة الشروط لها، فكان بناء المسجد النبوي بالمدينة، كمركز للعبادة والقيادة الخطوة الأولى لها، ثم أعقبه إصدار الصحيفة(صحيفة أو دستور المدينة)، لتنظيم العلاقات السياسية والإجتماعية داخل المدينة بين المسلمين وغيرهم من سكان المدينة وبخاصة مع اليهود

ومع القبائل المجاورة، والتخطيط لمهام القيادة، ثم عملية المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار لتنظيم العلاقات الإجتماعية وحل مشاكل الهجرة من مكة، ثم تشكيل جيش إسلامي يتولى حماية الدولة الناشئة وينشر الإسلام، فمكنت هذه الإجراءات الأربعة الدولة الجديدة من مواصلة طريقها الصحيح، ووضع القرآن الكريم ورسوله الأمين(ρ)بتلك الإجراءات وغيرها؛ القواعد الأولى لدولة الإسلام، وأخذت التشريعات المنبثقة عن هذين المصدرين تنمو وتتوسع يوماً بعد يوم.

بينما تميزت هذه الدولة الجديدة في التاريخ، بإقرارها لمبدأين هامين لا وجود لهما إلا في دولة مدنية هما احترام الأديان، بل وتتعهد برعايتها، ومبدأ المساواة والعدل بين جميع أفراد الدولة على اختلاف أجناسهم وألوانهم، وقد قامت دولة الرسول(ﷺ) في أساسها على فكرة حكم الله لجماعة المؤمنين بواسطة نبيه الكريم (ﷺ)، والأخذ بنظام الشورى كمبدأ عام. وبالتالي فإن دولة الرسول(ﷺ)، لم تكن إلا ديناً ممارساً، وقرآناً يمشي على الأرض، وجدت قوتها في شخصية النبي عليه الصلاة والسلام، ثم الخلفاء الراشدين المرضيين من بعده، وعلى هذا الأساس قامت الحكومات الإسلامية من بعد، رغم تعطيل بعض الأسس الأولى كمبدأ الشورى في العهد الأموي، واتخاذ الألقاب الملكية[25]، إلى أن جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز (ﷺ)، الذي أعاد بناء الدولة وفق القواعد الأولى المنظمة لها، من عقائد، وأخلاق، وعبادات ومعاملات، ونظم، ودواوين ...الخ[26].

وقد وصف الباحث برهان غليون دولة المدينة بقوله:« إن دولة المسلمين بما تشمل الدولة من مبادئ التنظيم المدني وطرائقه ووسائله، وتكوين السلطة وتنظيمها وتوجيهها، أي الدولة كإطار للتنظيم والإنتظام الأخلاقي العام لم تكن شيئاً آخر في الإسلام سوى الدين نفسه»[27].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

2-1- 2. فترة الخلافة الراشدة(دولة الخلفاء الراشدين):

حينما كان مستحيلاً أن يتفق الناس جميعاً على إقامة العدل وتنفيذ الأحكام الشرعية من تلقاء أنفسهم وبدون سلطة حاكمة، كان لابد من وجود نظام أو سلطة أي- دولة- تقوم بذلك، وهذه السلطة هي الخلافة أو الإمامة الشرعية التي تكون مهمتها، تنفيذ الأحكام الشرعية وحماية الإسلام وأهله وأوطانه، والقيام بكل الواجبات التي أمر بها الشرع، ولما كان مذهب أغلبية الأمة الإسلامية هو إقامة الإمامة أو الخلافة الشرعية الصحيحة، التي تعد فرض أساسي من فروض الدين، والذي يتوقف عليه تنفيذ سائر الفروض، بادر الصحابة رضوان الله عليهم من الأنصار بدايةً قبل أن يوافيهم المهاجرين، إلى وجوب اختيار من يخلف رسول الله(ﷺ) عند وفاته مباشرةً، حين دعاه الرفيق الأعلى إليه، وذلك في لقاء سقيفة بني ساعده في يوم 12ربيع الأول 11هـ، المُوافق ليوم07 يونيو 632م، يمارسون لأول مرة في تاريخهم حواراً ونقاشاً يقوم على الإقناع، ويتشاورون لإختيار خليفة رسول الله علية الصلاة والسلام في قيادة الأمة وسياسة دولتها الناشئة دون سل سيف أو إراقة قطرة دم[28].

لهذا كان اجتماعهم في السقيفة[29] تاريخياً، له الأثر البالغ في تاريخ الأمة الإسلامية ، ففيه تقرر الإجماع الشبه التام على وجوب إقامة الخلافة، وإقرار مبدأ التشاور والبيعة في اختيار الخليفة من الأمة من أهل الثقة والدين، مثل الصحابة رضوان الله عليهم الذين اجتمعوا ذلك اليوم، وأتفقوا على مبايعة أبي بكر الصديق(τ) خليفةً لرسول الله عليه الصلاة والسلام، فأوجدوا بذلك نظام الخلافة بالإجماع، فكانت البداية بخلافة أبو بكر الصديق(τ) بين سنة(11-13هـ/632-634م). ثم تكررت

بيعتهم وإتفاقهم على عمر بن الخطاب(τ) ما بين سنتي(13-23هـ/634-644م)، ثم على عثمان بن عفان(τ) بين سنة(23-35هـ/644-656م)، وعلي بن أبي طالب(τ) بين سنة(35-40هـ/656-661م) .

كما أن الثابت هو أن الخلافة التاريخية قد مرت بأدوار، فبالنسبة للخلافة الراشدة، فإن أهل السنة جميعاً وهم الغالبية من المسلمين، يرون أن هذه الخلافة هي الصحيحة الشرعية، وينظرون إليها على أنها المثال أو النموذج الذي يستنبط منه الأسس والمبادئ التي يجب أن يبنى عليها نظام الحكم الإسلامي، ذلك لأن هذا هو عهد الصحابة رضوان الله عليهم الذين عاصروا الرسول(ﷺ)، وصاحبوه وشاركوه في بناء هذا النظام الذي أقامه.

ومما لا شك فيه هو أن النبي عليه الصلاة والسلام، أقام نظاماً (دولة)، وظَّلَّ هذا النظام منفذاً طوال حياته، ولما كان النبي(ﷺ) مبعوثاً للأمة كافةً، والإسلام رسالةً خالدةً أبد الدهر، وهو الذي عناه أبو بكر(ﷺ) بقوله: « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ولابد لهذا الدين من قائم يقوم به»[30]. ولما كان الأمر كذلك فإنه كان لابد من بقاء واستمرار النظام الذي أقامه رسول الله(ﷺ) والصحابة الكرام، فأجمع الصحابة بذلك على وجوب استمرار نظام الحكم

الإسلامي أو الدولة الإسلامية[31].

2-1- 3 . الفترة الأموية والعباسية(دولة الملك والسلطان):

بعد وفاة الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه سنة(40هـ/661م)، بويع لإبنه الحسين(ﷺ) بالخلافة، فسعى إلى إيجاد حل لسفك الدماء وحفظ وحدة الأمة، حين تنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان(ﷺ)

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

سنة(41هـ/662م)، وبها انتهى عهد الدولة الراشدية، وبدأ عهد الدولة الأموية الذي استمر إلى سنة(132هـ/ 748م)، والتي كان من أبرز مآخذها، سعي الكثير من حكامها الى إضرام نار العصبية القبلية خصوصاً بين اليمنية والقيسية، خدمةً لأغراضٍ سياسية معينة، والتخلي عن نظام الشورى في الحكم الذي وضعته القيادة الراشدة التزاماً بنصوص القرآن والسنة في هذا المجال[32]. بحيث عهد معاوية بن أبي سفيان(ﷺ) بالخلافة من بعده لإبنه يزيد، فسَّن بذلك سنَّة جديدة غيرت من طبيعة نظام الحكم في الإسلام؛ إذ حلت الوراثة محل الشورى، فكان لهذا العمل أثاره الدائمة في التاريخ الإسلامي، وقد كانت مبرراته التي حملته على ذلك، هو خوفه من حدوث الفتنة من بعده، تؤدي إلى سفك الدماء كما حدث في الفتنة الكبرى، وصرَّح معاوية بذلك في قوله بأنه: « يكره أن يترك بعده أمة محمد(ﷺ) بعد مقتل الخليفة عثمان(ﷺ)، كالضأن لا راعي لها »[33].

وهذه أسباب يقبلها العقل، لكن الذي يؤخذ على معاوية(ﷺ)، أنه لم يختر للأمة أفضل وأكفأ من فيها، ويعهد له بالأمر من بعده، كما فعل أبو بكر (ﷺ) ، وأنه لم يستشر الناس ويأخذ موافقتهم، فهو بذلك رغب في أن يبقى الحكم في أسرته دون مراعاة شرط الكفاءة، وهذا هو النظام الوراثي أو الملك[34].

ليواصل بعدهم الخلفاء العباسيون(132هـ/748م)، اعتمادهم على نظام الحكم الوراثي نفسه الذي سنَّه الأمويون؛ لكنهم تميزوا عنهم بالتخفيف من حدة الصراعات العصبية القبلية، وتحويلها إلى صراع آخر بين العرب والفرس تارةً، وبين

العرب والأتراك تارةً أخرى، مما أدى إلى إضعاف الدولة العباسية وتدمير وحدتها قبل أن تسقط على يد التتار سنة(656هـ/1258م).

ورغم هذا التحول إلى أنه وللإنصاف، يجب أن نذكر بتغير الزمن والظروف، فالوقت الذي كان فيه المجتمع الإسلامي محصوراً في المدينة والعدد حينها كان قليلاً، كان بالإمكان اجتماع الناس وتشاورهم، وقد انقضى ذلك الزمن وتفرق المسلمون في الأمصار، وكبرت الجماعات وتعددت المذاهب، وظهرت العصبيات، ولربما قد صار من الصعب تطبيق نظام الشورى أو المبايعة، وهو ما دفع إلى إتباع نظام الوراثة خوفاً من وقوع الفتن والحروب، وهو تفسير التحول الذي طرأ على نظام الحكم في الإسلام.

3- التحول في نظام الحكم والدولة في الإسلام (من الشورى الى التوريث):

خلال الحكم الأموي، عرف نظام الحكم والدولة في الإسلام تحولاً من الشورى الى الوراثة، وذلك حينما عهد معاوية بن أبي سفيان(ﷺ) بالخلافة من بعده لإبنه يزيد سنة(60هـ/683م)، وقد فسر ابن خلدون هذا التحول بمقتضى نظرية العصبية، فبين أن هذا التطور جاء نتيجةً لقوة العصبية، وكان كنتيجة حتمية لها، فالقبيلة أو العشيرة والأسرة الأقوى تكون هي صاحبة العصبية الأقوى أو صاحبة الشوكة، فتؤدي هذه العصبية إلى الملك كأمر طبيعي، وكقانون لازم من قوانين الإجتماع، ولابد أن يتبع الملك العصبية[35]، وقال في ذلك:« إن الخلافة حينئذ انقلبت إلى ملك»[36]، أي حين انتقلت من عصر الخلفاء الراشدين إلى العصر الأموي.

كما أنه قدم في بيان ذلك عدة أمثلة منها قوله:« ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية رضي الله عنهم، كان طريقهم فيها الحق والإجتهاد، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي أو لإيثار باطل أو لإستشعار حقد كما قد يتوهمه متوهم وينزع إليه،

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وإنما اختلف اجتهادهم في الحق، وسفه كل واحدٍ منهم صاحبه في اجتهادهم فأقتتلوا عليه، وإن كان المصيب علياً(ﷺ)، فلم يكن معاوية(ﷺ) قائماً فيها بقصد الباطل، إنما قصد الحق وأخطأ، والكل كانوا في مقاصدهم على حق، ثم اقتضت طبيعة الملك الإنفراد بالمجد واستئثار الواحد به، ولم يكن لمعاوية(ﷺ) أن يدفع ذلك عن نفسه وقومه، فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها واستشعرته بنو أمية فأعصوصبوا عليه واستماتوا دونه، ولو حملهم معاوية(ﷺ) على غير تلك الطريقة لوقع افتراق الكلمة التي كان جمعها وتأليفها أهم عليه من أمر ليس وراءه كبير مخالفة»[37].

وضرب لنا مثالاً آخر على مدى قوة العصبية حينها، مفاده أن الخليفة عمر بن عبد العزيز، كان يتمنى أن يعهد بالخلافة إلى القاسم بن محمد بن أبي بكر، ولكنه لم يستطع أن يفعل لأنه: « كان يخشى من بني أمية أهل الحل والعقد، فلا يقدر أن يحول الأمر عنهم لئلا تقع الفرقة»[38]. ومثال آخر من عهد بني العباس فقال:« أفلا ترى إلى المأمون لما عهد إلى علي بن موسى بن جعفر الصادق وسماه الرضا،كيف أنكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته، وبايعوا لعمه ابراهيم بن المهدي، وظهر من الهرج والخلاف وانقطاع السبل، وتعدد الثوار والخوارج ما كاد أن يصطلم الأمر حتى بادر المأمون من خراسان إلى بغداد»[39].

ثم حدد ابن خلدون مدى التغير الذي حدث، فقرَّر أن الخلافة وإن تحولت إلى ملك فإن معاني الخلافة قد بقيت، وإنما التغير كان فقط في الوازع، فبعد أن كان دينياً انقلب عصبيةً وسيفاً، وبعد أن كان الناس ينصرفون بوازع الدين والخلافة

والشورى، وصار الحكم مستنداً إلى العصبية والقوة[40]. اذ يقول مبيناً ذلك: « ثم صار الأمر إلى الملك وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه والجري على منهاج الحق، ولم يظهر التغير إلا في الوازع الذي كان دينياً ثم انقلب عصبيةً وسيفاً »[41].

وبهذا يكون ابن خلدون قد لخص الأدوار التي مرت بها الخلافة فقال:« ثم التبست معانيها واختلطت، ثم انفرد الملك حيث افترقت عصبية الخلافة والله مقدر الليل والنهار»[42].

فالدور الأول الذي يشير إليه فهو عصر الخلفاء الراشدين، وهو عصر الخلافة الخالصة والكاملة، والدور الثاني هو عصر الخلفاء الأمويين والعباسين ما عدا الفترات الأخيرة منه، وهو عصر الخلافة المختلطة بالملك، أما الدور الثالث الأخير فهو عصر الملك المحض الذي صار يقصد لذات الملك والأغراض الدنيوية، وانفصل عن حقيقة الخلافة أو معانيها الدينية، وهذا عهد دول العجم بعد العرب في العصور المتأخرة[43].

كما عرفت بلاد الأندلس هي الأخرى الحالة نفسها من الصراع العصبي حول الملك والسلطة، وذلك إبان حكم الدولة الأموية الذي دام أكثر من مائتين وأربعة وثمانين عاماً، فعاشت حالة من التفكك السياسي تعود بدايته إلى تأسيس الدولة الأموية على يد عبد الرحمن الداخل(138هـ/756م)، الذي أخذ يعمل على إخماد النزعة القبلية، وتحطيم الزعامات والريسات العربية، وحذا خلفاؤه من بعده حذوه في تتبع العصبية العربية والقضاء عليها، ومالوا إلى اصطناع الموالي من البربر والروم من الصقالبة، مما أدى إلى اضطراب الأحوال بالأندلس، واشتداد الصراع فيها حول الحكم بين السلطة المركزية الأموية والعرب والبربر والصقالبة.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

وعليه أضحت بلاد الأندلس في أواخر القرن(5هـ-11م)، عبارة عن ساحة للحرب والصراعات بين مجموعة من الملوك والدويلات والتي عرفت تاريخياً بدول الطوائف، وقد ظَلَّ تمزقها على هذا الحال زمناً طويلاً قارب الأربعة قرون، إلى أن التأم شملها واجتمعت كلمتها مجدداً على يد المرابطين وقائدهم يوسف ابن تاشفين، عقب هزمه لجموع النصارى المتحالفين في معركة الزلاقة الشهيرة[44] إثر استنجاد ملك اشبيلية المعتمد بن عباد به[45].

4- مبررات تعويض شرط النسب القرشي بالعصبية في تولي شؤون الحكم والدولة:

المقصود به هو التحول عن شروط الإمامة الخمسة الأساسية التي حددتها مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث كانت أول مسألة أثيرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام هي قضية الخلافة، والشروط الواجب توفرها فيمن يتولها، وكان أكبر اختلاف فيها فيما يتعلق بشرط النسب إلى قريش، استناداً إلى بعض الأحاديث النبوية التي أشارت إلى ذلك ومنها قوله(ﷺ): « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»[46] . وقوله أيضاً: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليهم اثنا عشرة خليفة كلهم من قريش»[47] . وأحاديث أخرى تبين عكس هذا المعنى ومنها قوله(ﷺ):« اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي ذو زبيبة»[48] . وقوله كذلك:« لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى»[49] .

وعليه حدث خلافٌ كبير حول حجة الإنتساب إلى أهل البيت، أولاً بين المهاجرين والأنصار، ثم بين أهل السنة والشيعة والخوارج، واستمر الخلاف عند الفقهاء والمحديثين فيما بعد.

وكان ابن خلدون من بين الذين حاولوا إعطاء الحل لهذه المعضلة، بتوضيح الأسباب التي دعت إلى اشتراط النسب القرشي[50]، عندما يشير إلى شروط منصب الإمامة الأربعة، وهي العلم، والعدالة، والكفاية، وسلامة الحواس والأعضاء، وقد أُختلف في الشرط الخامس وهو النسب القرشي، الذي يقول عنه بأنه لم يعد ذا قيمة كون أن الظروف والعوامل التي فرضته لم تعد متوفرة، والحال أن قريش كانت تتمتع بين القبائل بتفوق لا شك فيه، بعددها وحسبها وعراقتها وبعصبيتها، وذلك هو سبب اختيارها، وعليه لا ينبغي بقاء شرط الإنتساب لقريش قائماً، فالواقع يثبت أن العصبية وحدها يمكنها أن تقود للرياسة بعد أن أصبحت قوتها غير قائمة، فقد انتقلت الغلبة منذ نهاية العباسيين إلى عصبيات أخرى ولكل شعب اليوم عصبيته[51].

وقد عزز ابن خلدون رأيه هذا بأمثلة كثيرة، منها الإختلاف الذي وقع بين المهاجرين والأنصار في اجتماع السقيفة، وموقف الخوارج زمن الفتنة بين علي ومعاوية(ﷺ)، التي تؤكد على إمكانية اختيار الإمام من خارج قريش، وكذا مثال الدولة الأموية عندما تسلم معاوية(ﷺ) الخلافة وسلَّمها من بعده لإبنه يزيد حتى يبقى الأمر في عصبية بني أمية[52].

وإن الحكمة من اشتراط النسب القرشي حسب ما يراه ابن خلدون، هو أن تتم وحدة الأمة وتمنع من بينها أسباب الفرقة والتنازع، وبالتالي يجب أن يكون القائم بأمر المسلمين متبوعاً من الكثرة الغالبة للجماعة، ليكون مطاعاً مرضياً عنه، ذا قوة مستمدة من الإرادة العامة ونفوذ، فيترتب على وجوده حصول الوحدة وتنفى دواعي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الخلاف، فيكون بهذا التأييد العام أقدر من غيره على قيادة الجماعة وصون وحدتها[53].

يعبر ابن خلدون عن هذا بقوله:« والحكمة من اشتراط النسب القرشي في الخلافة ليس هو التبرك بوصلة النبي (ﷺ) كما هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلاً، لكن التبرك ليس من المقاصد للشريعة كما علمت، فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب، وهي المقصودة من مشروعيتها، وإذا صبرنا وقسمنا لم نجد إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب، فتسكن إليه الملة وأهلها، وينتظم حبل الألفة فيها، وذلك أن قريشاً كانوا عصبة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف، فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك، ويسكنون لغلبهم ولو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم، وعدم انقيادهم... فأُشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب، وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة»[54].

ويستطرد ابن خلدون طويلاً في الحديث عن شرط القرشية وسبب وجوده، الذي هو قوة عصبية قريش في مضر وسمو مكانتها بين القبائل العربية، وينسى الأحاديث النبوية التي أقرت بصحتها، ويرى أن القرشية لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما لعصبيتها القوية، أما وإن هذه العصبية قد زالت بزوال قوة قريش، فقد بقي الشرط في ضرورة أن يكون القائم بأمور المسلمين من قوم ذوي عصبية قوية غالبة على من معها، ومن ثم يكون العهد لمن تكون له العصبية الغالبة[55].

وعليه يستخلص بأن العصبية القبلية، وبحكم تغير ظروف وشكل الحكم في الدولة الإسلامية، وتبدل أحوال الأمة من الناحية السياسية والإجتماعية، قد فرضت نفسها كبديل قوي ومناسب للنسب القرشي في تولي منصب الحكم والملك، لكونها أصبحت تؤدي نفس أدوار النسب وأهميته في توحيد الصف وجمع الكلمة، وحدوث التوافق والأئتلاف بين الحاكم والرعية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا الخروج بمجموعة من الحقائق والإستنتاجات حول نشأة الدولة، ومراحل تشكلها وتطورها عبر مراحل التاريخ الإسلامي أهمها:

على الرغم من تعدد واختلاف في تحديد المفهوم العام للدولة بين العلماء والسياسيين سواء من المسلمين أو الغربيين، غير أنهم يجمعون ويتفقون على أن الدولة هي عبارة عن مجموعة من الأفراد أو الجماعات الذين يستقرون بأرض معيبنة، ويخضعون لسلطة وحكومة واحدة. أي وجوب توفر ثلاثة شروط فيها وهي: الأرض، السكان، السلطة، وهو ما قال به ابن خلدون كذلك في تحديده لمفهوم الدول واعمارها ومراحل نموها وتطورها وهرمها وزوالها .

مرّ بناء الدولة وتطور تشكلها في الإسلام بثلاثة مراحل هي: دولة المدينة أو ما عرف بدولة الرسول ﷺ، ثم دولة الخلفاء الراشدين من بعده، التي كانت تعتمد على نظام الشورى والبيعة في إختيار الحاكم أو الخليفة من بين الرجال الأفاضل من المسلمين، الذين تتوفر فيهم شروط الإمامة من نسب قريشي، وصلاح، وحكمة، وفضل في الإسلام، واخيراً ظهور دولة الملك والسلطان، عندما حدث التحول في اختيار الحاكم من نظام الشورى الى عملية التوريث، وذلك حينما عمد الخليفة

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

الأموي معاوية بن أبي سفيان(ﷺ) الى توريث الحكم الى ابنه يزيد، وسير هذا الأخير ومن جاء بعده من الخلفاء الأمويين والعباسيين على نفس المنوال والنهج.

إن الأخطاء السياسية التي ارتكبها الأمويون في مجال الحكم، بتخليهم عن نظام الشورى في تعيين الخليفة واللجوء إلى نظام التوريث، واقتداء العباسين بهم في ذلك، تسببت في ظهور العديد من الحركات المعارضة للحكم- الخلافة-، سواءً بين القيسية واليمنية، أو بين أهل السنة والشيعة والخوارج. فكثرت الإنقسامات في البلاد الإسلامية مشرقاً ومغرباً، وهو ما ضرب وحدة الأمة وتماسكها، وساهم في ظهور الكثير من الكيانات السياسية هنا وهناك، خاصةً في أواخر الحكم العباسي، مستندةً في ذلك إمَّا إلى قوة عصبية ما، أو إلى دعوة دينية معينة، كالدولة الأموية في الأندلس، ودولة الأيوبين والمماليك في مصر والشام، والدولة الفاطمية بالمغرب ومصر، والدولة السلجوقية في المشرق، ودولتي المرابطين والموحدين بالمغرب والأندلس وغيرها من الدول الإمارات الإسلامية المستقلة عن مركز الخلافة.

قائمة المراجع:

1 - ابراهيم بيضون، **تكون الإتجاهات السياسية في الإسلام الأول**، ط2، دار اقرأ، بيروت، 1986م.

2- ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد. **المقدمة**، دار الفكر، بيروت، 2007. (د. ط).

3- ابن قتيبة، الدنيوري، **الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء**، تحقيق: علي شيري، ط1، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990م.

4- ابن الخطيب، لسان الدين، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، ط1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د. ت).

5- برهان غليون، **نقد السياسة(الدولة والدين)** المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2007م.

6 - بوزياني الدراجي، **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني**، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2003م.

7- جورج لابيكا، **السياسة والدين عند ابن خلدون**، تعريب: موسى وهبي وآخرون، دار الفرابي، ط1، بيروت، لبنان، 1980م ، ص ص130.128.

8- حسن ابراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي الديني والثقافي والإجتماعي**، ط14، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996م.

9- خليل عماد الدين، **مدخل إلى التاريخ الإسلامي**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005م.

10 - الريس محمد ضياء الدين، **النظريات السياسية الإسلامية**، ط7، دار التراث، القاهرة، (د . ت).

11- سلطان جاسم محمد، **فلسفة التاريخ-الفكر الاستراتجي في فهم التاريخ**-، ط1، مؤسسة أم القرى، الرياض، 2005م.

12- شريف عمر، **نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية**، مركز الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1991م، (د . ط).

13- صالح الورداني، **السيف والسياسة في الإسلام (صراع بين الإسلام النبوي والإسلام الأموي)**، ط1، دار الرأي، بيروت، 1999م.

14 - طحطح خاليد فؤاد، **في فلسفة التاريخ**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009م.

15- عبد السلام هارون، **تهذيب سيرة ابن هشام**، مؤسسة البحوث العلمية، الكويت، ط14 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه/1985م.

16- عبد القادر بوعرفة، **مقدمات في السياسة المدنية**، ط1، رياض العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2005م،

17- عبد القادر جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون** ، ترجمة: فيصل عباس، ط2، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1981م.

18- عويس عبد الحليم، **التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008م، (د.ط).

19- القبانجي صدر الدين، **المذاهب السياسية في الإسلام**، ط2، دار الأضواء، بيروت، 1985م.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

20- محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس(عصر دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي)**، ط2، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969م.

الهوامش

1- عمر شريف، **نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية**، مركز الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1991م، (د . ط)، ص ص8-9.

2- سورة هود، جزء من الآية: 118 .

3- صدر الدين القبانجي، **المذاهب السياسية في الإسلام**، ط2، دار الأضواء، بيروت، 1985م، ص73.

4- ابراهيم بيضون، **تكون الإتجاهات السياسية في الإسلام الأول**، ط2، دار اقرأ، بيروت، 1986م، ص84./ عبد القادر بوعرفة، **مقدمات في السياسة المدنية**، ط1، رياض العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص104.

5 - عمر شريف، المرجع السابق، ص16.

6- عماد الدين خليل، **مدخل إلى التاريخ الإسلامي**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005م، ص ص 46. 49.

7- جاسم سلطان محمد، **فلسفة التاريخ- الفكر الاستراتيجي في فهم التاريخ-** ، ط1، مؤسسة أم القرى، الرياض، 2005م، ص116.

8- ابن خلدون، عبد الرحمن أبو زيد(ت808هـ)، المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان،2007. (د . ط)، ص181-182. و جاسم سلطان، المرجع نفسه، ص33 .

9 - سورة الروم، جزء من الآية:54.

10- سورة الأحقاف، جزء من الآية:15.

11- ابن خلدون، المصدر السابق، ص182. وخاليد فؤاد طحطح، **في فلسفة التاريخ**، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009م، ص ص86 .89.

12- ابن خلدون، المصدر السابق، ص ص 181-183. وعبد القادر جغلول، **الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون**، ترجمة: فيصل عباس، ط2،دار الحداثة، بيروت، 1981م، ص133.

113 - نفسه، ص131.

14- ابن خلدون، المصدر نفسه، ص170.

15- عبد الحليم عويس، **التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008م، (د . ط)، ص60.

16- ابن خلدون، المصدر السابق، ص153 .

17- نفسه، ص ص290- 292.

18- نفسه، ص293.

19- بوعرفة، المرجع السابق، ص ص 38 . 41.

20- القبانجي، المرجع السابق، ص74.

21 - عمر شريف، المرجع السابق، ص24.

22 - الدراجي بوزياني، **العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني**، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2003م، ص52.

23 - عمر شريف، المرجع السابق، ص25.

24- الدراجي بوزياني، المرجع السابق، ص ص72-73.

25- أقام الأمويون نظاماً ملكياً هو الأول من نوعه في الإسلام، وسارت الحكومات التي جاءت من بعدهم على هذا المنهج، وساير الفكر الإسلامي هذا الوضع، وبنا نظرية الدولة الإسلامية على أساسه. ينظر: الورداني صالح، **السيف والسياسة في الإسلام (صراع بين الإسلام النبوي والإسلام الأموي)**، ط1، دار الرأي، بيروت، 1999م، ص176.

26- سلطان جاسم، المرجع السابق، ص118.

27 - برهان غليون، **نقد السياسة(الدولة والدين)**، المركز الثقافي العربي، ط7، الدار البيضاء، المغرب، 2007م، ص56./ بوعرفة، المرجع السابق، ص106.

28- عماد الدين خليل، المرجع السابق، ص50.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN: 1111-3707

29- بيعة السقيفة: لم يوص الرسول(ﷺ) بزعامة المسلمين لأحد من أصحابه، بل ترك مسألة الخلافة شورى بينهم، فلما انتشر نبأ وفاته(ﷺ)، اجتمعت الأنصار في سقيفة بن ساعده في المدينة وأرادوا أن يبايعوا بالخلافة سعد بن عبادة سيد الخزرج، فحضر إليهم نفر من المهاجرين وكاد يقوم بينهما خلافٌ شديد، لولا أن قام بينهم أبو بكر(ﷺ)خطيب، وأدلى لهم بالحجة على أن هذا الأمر لقريش، وحذر الأنصار أن الأمر اذا وليته الأوس أن تنفس عليها الخزرج، وإن وليته الخزرج فتنفس عليها الأوس، فلما ذكر الأنصار ما كان بينهم في الجاهلية، وأن الحال توشك تعود إلى مثل ما كانوا عليه من عداوة، اطمأنوا إلى رأي أبي بكر الصديق، الذي اقترح عليهم مبايعة عمر أو أبي عبيدة بن الجراح، فقام عمر إلى بكر رضي الله عنهما، وبايعه بالخلافة وقال له:(ألم يأمر النبي بأن تصل أنت يا أبا بكر بالمسلمين؟ فأنت خليفة، ونحن نبايعك، فنبايع خير من أحب رسول الله منا جميعا). ينظر: **تاريخ الإسلام السياسي الديني والثقافي والإجتماعي**، حسن ابراهيم حسن، ج1، ط14، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996م، (د . ط)، ص168.

30 - هارون عبد السلام، **تهذيب سيرة ابن هشام**، ط14، مؤسسة البحوث العلمية، الكويت، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه/1985م، ص ص342-343.

31- محمد ضياء الدين الريس، **النظريات السياسية الإسلامية**، ط7، دار التراث، القاهرة، (د . ت)، ص ص171. 175.

32- عماد الدين خليل، المرجع السابق، ص ص76- 77 .

33- ابن قتيبة، الدنيوري، **الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء**، تحقيق: علي شيري، ط1، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990م، ص168.

34 - الريس، المرجع السابق، ص190.

35- نفسه، ص191.

36- ابن خلدون، المصدر السابق، ص217.

37- نفسه، ص215.

38- نفسه، ص215.

39- نفسه، ص220.

40- الريس، المرجع السابق، ص194.

41- ابن خلدون، المصدر السابق، ص ص217- 218 .

42- نفسه، ص218.

43- الريس، المرجع السابق، ص195.

44- معركة الزلاقة: وقعت يوم (الجمعة 12رجب 479هـ /23 أكتوبر1086م)، هزم فيها يوسف بن تاشفين القائد المرابطي جيش النصارى في الأندلس بقيادة ألفونس السادس. ينظر: ابن الخطيب، لسان الدين، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، ط1، مطبعة التقدم الإسلامية، تونس، (د.ت)، ص ص40-41.

45- محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس (عصر دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي)** ، ط2، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1969م، ص ص11. 16.

46- صحيح مسلم، ح رقم:1822. ص1012. كتاب الإمارة .

47- صحيح مسلم، ح رقم:1822. ص1012. كتاب الإمارة.

48- البخاري، صحيح البخاري، ح رقم:6881، ص633. باب السمع والطاعة للإمام.

49- الحافظ الطبراني، **المعجم الأوسط**، تح: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، 1995م، (د . ط)، ج5، ح رقم: 749، ص86.

50- الريس، المرجع السابق، ص302.

51- المرجع نفسه، ص ص301. 303.

52- جورج لابيكا، **السياسة والدين عند ابن خلدون**، تع: موسى وهبي وآخرون، دار الفرابي، ط1، بيروت ، لبنان، 1980م ، ص ص128. 130.

53- الريس، المرجع السابق، ص ص302- 303.

54- ابن خلدون، المصدر السابق، ص206

55- الشكعة، المرجع السابق، ص ص124- 125.